المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952-Electronic ISSN 2790-1254
العدد A10 لسنة 2023
No10A - Septembr 2023

العوامل الاجتماعية المؤثرة على تنفيذ الاحكام الجنائية

م. سهام كاظم مطلق
Siham.Kadim@qu.edu.iq
ا.م. د. خالد حنتوش ساجت
جامعة بغداد/ كلية الآداب

الملخص

إن بناء السلام في المجتمعات التي تعاني من النشاط الإجرامي المنظم في ظل مؤسسات الدولة الضعيفة مهمة معقدة - يشكل الحوار والتفاوض جزءًا واحدًا منها فقط . فتتدخل عدة عوامل اجتماعية تؤثر بشكل او باخر على تنفيذ تلك الاحكام التي تصدر من الجهات القضائية او التنفيذية التي تعمل كمعوقات تأخذ ابعاد قد تكون تلك الابعاد او العوامل اجتماعية او سياسية او ادارية وبأي حال من الأحوال تعد مؤشرًا شاملاً عن انهيار عدد من المجتمعات بسبب قوة الاطراف التي تتدخل في عرقلة العملية التنفيذية للقضاء وفق الاحكام القضائية .فلهذا تلعب تلك العوامل كقوة تحد من اصدار او تنفيذ الاحكام الجنائية داخل القضاء خصوصا في مجتمعات كمجتمعنا العراقي ، ومن ابرز تلك العوامل هي عوامل سياسية ساهمت في بشكل مباشر في التأثير على تنفيذ الاحكام الجنائية ، وعوامل اجتماعية اتت من المجتمع تدخلت بشكل او باخر في تنفيذ الاحكام سواء بشكل سلبي او ايجابي ، اضافة الى العوامل الادارية حيث تتدخل البيروقراطية الادارية في مؤسسات المجتمع على التأثير في اصدار الاحكام التي تصدر بحق الاحكام التي تصدر بحق الجناة او الجانحين .

الكلمات المفتاحية : العوامل الاجتماعية ، الاحكام الجنائية

Social Factors Affecting The Implementation Of Criminal Sentences

L. Siham Kadhem Mutlaq
Siham.Kadim@qu.edu.iq
A. P. Dr. Khaled Hantoush Sachit
University of Baghdad/ College of Arts

Abstract

Building peace in societies plagued by organized criminal activity with weak state institutions is a complex task - dialogue and negotiation is only one part of it. Several social factors interfere in one way or another on the implementation of those rulings issued by the judicial or executive authorities that act as obstacles that take dimensions. Which interfere in obstructing the executive process of the judiciary according to judicial rulings. Therefore, these factors play as a force that limits the issuance or implementation of criminal rulings within the judiciary, especially in societies such as our Iraqi society, and the most prominent of these factors are political factors that directly contributed to influencing the implementation of criminal rulings, and factors Social factors that came from the society interfered in one way or another in the implementation of judgments, whether negatively or positively, in addition to administrative factors, where the administrative bureaucracy interferes in the institutions of society to influence the issuance of judgments that are issued against judgments issued against offenders or delinquents

Keywords :social factors, criminal sentences

اولا :- المشكلة/ لكل فعل رد فعل ينشا بحسب قوة الفعل وقد يزاد عنه بالقوة لذلك عندما تتدخل عوامل عدة في المجتمع في اصدار او تنفيذ أي حكم جنائي او جزائي بحق المدانين ، هذا ما يخلق مشكلة اجتماعية تنذر بخطر ينتشر في بناء المجتمع ويحد من الامن والامان الذي يجب ان يحيط بالأفراد داخل المجتمع ، بحيث يضمن الافراد الحصول على حقوقهم التي يرومون الحصول عليها خصوصا اذا ما تعلق الامر بالجانب القضائي ، حيث ان تدخل العوامل قد يعيق بشكل سلبي او ايجابي في تحديد او تخفيف الاحكام التي تصدرها القضاة .

ثانيا:- الاهمية / تكتسب الدراسة اهميتها من كون الاحكام الجنائية او الجزائية من المواضيع المهمة في العلوم الجنائية ونظرا لأهميتها لابد من التعرف على اهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر في اصدار تلك الاحكام او حتى تنفيذها . وهذا ما يعطي اهمية للبحث كونها تسلط الاضواء في دراستها للعوامل الاجتماعية التي تحيط بالفرد والتي تختلف عن العوامل الفردية التي تحيط بالمجرم والادلة الموجهة للقرار فتركز على العوامل الاجتماعية بصورة عامة المتعلقة بالادارية والسياسية وهذا ما يعطي للبحث اهمية اجتماعية .

ثالثا:- الاهداف

1-القاء الضوء على العوامل الاجتماعية التي تسهم او تؤثر في الاحكام الجنائية .

2- بيان العوامل الاجتماعية التي تؤثر في الاحكام الجنائية .

3-معرفة العوامل السياسية التي تؤثر في الاحكام الجنائية

4- التعرف على العوامل الادارية التي تؤثر في الاحكام وتطبيقاتها .

العوامل الاجتماعية المؤثرة على تنفيذ الاحكام الجنائية

يتكون المجتمع من مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تسير وترتب حياة افراده ، ويتكون المجتمع من مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تعمل بشكل منظم على تلبية احتياجات افراده كالمؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية والقضائية والاسرية وغيرها . وفي مايتعلق بالجانب الامني فان الفرد يحتاج الى ان يشعر بالامن والامان داخل المجتمع الذي ينتمي اليه ،لذلك يلجأ عند منازعاته ومشاكله التي تحصل اثناء عملية التفاعل الاجتماعي الى اصدار احكام قضائية تخص جوانب متعددة من حياة افراده ولذلك هناك عدة عوامل قد تسهم بشكل سلبي او ايجابي وتتدخل لكي تؤثر على اصدار تلك الاحكام والقوانين المختلفة التي تكون مشتقة من واقع المجتمع .والتي سنذكر منها

1- عوامل سياسية :-

تعد عملية تنفيذ الاحكام هي من اهم الخطوات التي تعقب اتخاذها والتي تنتقل من جهة التشريع القضائي الى التنفيذ، وكلما كانت مؤسسات الدولة ذات صفة معنوية واستقلالية عالية فأنها تعمل على تنفيذ ما يفرضه عليها واجبها الوظيفي والمهني والاخلاقي والقانوني وخاصة الحكومات التي تدعم هذه القطاعات، لكن البلدان التي تتميز بضعف اجهزتها الحكومية ووجود قوة موازية لقوة الدولة لكنها خارج سلطة وارادة الحكومة التي تدير شؤون أي بلد معين فهنا سوف تسود فوضوية تطبيق القانون ويدخل البلد بمعوقات ابرزها صراع القوة السائدة وسيادة القوة التسلطية وخاصة التي تدير زمام الامور وتمثل الواجهات السياسية والامنية والاقتصادية وهنا سوف تدخل المجالات التي تمس بمصالح هذه الجهات

السياسية صاحبت القرار مما تعمل على اضعاف هذه المؤسسات واستغلالها وتبدء هذه المؤسسات تفقد الشخصية الاستقلالية التي تعد من اهم سماتها، وتعد هي الحصن المنيع لحماية الفئات الاجتماعية.[1]

وتعمل الجهات السياسية بالتأثير على القطاع القضائي في اصدار احكامه خاصة عندما يكون الشخص المدان من عناصر هذه الجهات السياسية المتنفذة مما يتسبب ذلك في تأخير ومن ضم محاولة تغير او منع تنفيذ واستخدام المطاولة وخاصة عند استخدام القوة والسلطة ودفع الرشوة لأفراد جهاز الشرطة وهو الجهة التنفيذية لهذه القرارات التي تصدرها المحكمة المختصة، وتلعب الجهات السياسية دور بارز في تعرقل تنفيذ العديد من الاحكام التي تم اصدارها اتجاه عناصره المسيئة،[2] لان هذه العناصر لم تصل الى مستوى الاساءة والفوضوية وتعريض الاخرين للضرر لولا اخذهم التخويل والضمانات والدعم والسند لتصرفاتهم وسلوكياتهم ومنحهم صلاحيات وتسليمهم اسلحه وهويات امنية تمنحهم حصانات تفوق حتى قدرات الاجهزة الحقيقة التي تكون من قبل الحكومة المحلية والاتحادية، مما يجعل ذلك البلد في حالة فوضوية كون الاخرين يرون ان المسيء يتمتع بحماية سياسية رغم انه فاسد ومجرم وقد يكون قاتل وهذا سيسمح بانتشار هذه النماذج تحت مختلف المسميات والتي ترتبط اداريا وماليا ومنح صلاحيات بالجهات السياسية وهذه من اكثر جوانب التي تمثل المعوقات السياسية والتي تعمل وفق ما يتلاءم ومصالحهم السياسية والحزبية والفئوية الضيقة حتى وان كان منع تنفيذ احكام صدرت من جهاز قضائي لأفراد اثبتت عليهم التهم بارتكابهم جرائم جنائية والسبب هذه الجهات السياسية توفر لهم الحماية القانونية والامنية والاجتماعية.[3]

2-عوامل اجتماعية :-[4]

يعد المجتمع البيئة المعنوية والنفسية والثقافية التي يعيش فيها الفرد، وتمثل لها البيئة المعيشية التي يحقق الفرد من خلاله اشباع لمختلف احتياجاته النفسية والاجتماعية والمعرفية، ويؤثر المجتمع بالفرد والعكس لذا فان المجتمع يمثل مجموعة من العوامل التي تتظافر مع بعضها لتكون الاسباب الايجابية التي تحقق العيش الامن والمريح والكريم للفرد داخل مجتمعه المحلي، وعندما يتعرض الفرد الى أي اعتداء نفسي او اجتماعي او بدني او أي اعتداء اخر سواء يمثل عنف او انتهاك كرامة وتشويه سمعة الفرد انتقال من ابسط مشكلة الى اعقدها يلجا الفرد الى المؤسسات التي تحقق له الامن والامان والاحترام والتقدير ومنع كافة انواع الاعتداء على الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه سواء بتشريع قانون او تنفيذه او معاقبة الجناة والمعتدين ويعيش الفرد امن مطمئن هو واسرته وممتلكاته وضمان توفير الخدمات والحاجات التي يحتاجون لها.[5]

وخلال السنوات الماضية انتشر العديد من المشكلات في المجتمع ومنها الاعتداء على الافراد وتسبب لهم الاذى النفسي والاجتماعي لكن المجتمع قد تسبب بتكوين معوقات متعدد تمثل المعوقات الاجتماعية ومن اهمها وضع الاعتبارات لموضوع العادات الاجتماعية والتقاليد وعدم القدرة على الشكوى على الشخص المعتدي لأنه يمثل واجه اجتماعية وقد يصدر حكم ولكن لا ينفذ لان المجتمع سوف يسيئ لسمعه الاسرة او العشيرة الفلانية ويؤثر ذلك على قدر ومكانة اسم ومكانة الاسر بين الناس، والمعوق الاجتماعي الثاني هو اختلاق نوع الجندر في المجتمع وارتفاع مستوى تقييم مفهوم الذكورية الذي يسوء دائما فهمه، منها اذا تعرضت امرأة الى حالة من العنف او اخذ حقوقها بالقوة والاستيلاء على ممتلكاتها من الاقارب او الاغراب والتي يمنعها الاب او الاخوة والاعمام والاخوال وربما حتى الزوج الذين يمنعون الزوجة كونها

[1] فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة 2016، ص47.

[2] مصطفى مجدي هرجة، المشكلات العملية في إشكالات التنفيذ الجنائية ,دار محمود للنش ، القاهرة،2020، ص45.

[3] رامي متولي القاضي، الوساطة في القانون الجنائي الإجرائية المقارنة، الطبعة الأولى، .٢٠١٠، ص38.

[4] Sociology. Barry V. Johnston (ed.). Chicago. University of Chicago Press, pp. 206-212

[5] محمد أحمد علي حشاش، الصلح المسقط للقصاص في الشريعة الإسلامية والقانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩،ص67.

مرأة من الذهاب وتقديم شكوى في المحاكم المختصة، لانهم ينظرون الى المرأة بنظرة دونية ويمثل ذل عيب اجتماعي ولا يسمح لها ابدا بالمطالبة بحقوقها.[6]

كما تعد المجتمعات المهمشة والتي لا تجد أي دعم وسند في حمايتها والتي تعد على مستوى من التصدع الاجتماعي والتي لا تستطيع الدفاع عن حقوقها مما يتم استغلالها من قبل الاخرين بل ولا تنفذ أي احكام قد تصدر اتجاه الافراد الذين يعتدون بمختلف الاعتداءات والجرائم على هذه الفئات داخل المجتمعات الهشة كونهم يمتلكون النفوذ والمال والقوة مما يتسبب بعملية ايقاف تنفيذ احكام قضائية تجرم تصرفاتهم وسلوكهم، بالإضافة لمعوقات التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على تنفيذ الأحكام من خلال اعطاء مبلغ مالي او منحهم اشياء مادية هم بحاجة لها مقابل سحب الشكوى او عدم المطالبة تنفيذ الاحكام وخاصة مع زيادة معدلات البطالة والقليل من فرص العمل،[7] كما تسبب الصراعات الاجتماعية منها الصراع الاثني والديني والسياسي والثقافي وممارسات التطرف الفكري والعقائدي، بالإضافة الى معوق الترهيب بتهديد صاحب الضحية المشتكي وذويه وتعريض حياته للخطر من اجل عدم المطالبة بتنفيذ الاحكام الصادرة بحق المجرم المدان او اجبارهم على سحب شكواهم او التنازل عن شكواهم اتجاه الفرد المدان كل ما ذكر يمثل المعوقات الرئيسية بالإضافة الى معوقات اجتماعية اخرى منها ضعف الثقافة القانونية للأفراد للمطالبة بحقوقهم والاهمال وعدم المتابعة ووضع الاعتبارات الاجتماعية على حساب اهمال وترك الحقوق داخل البيئة الاجتماعية مع زيادة معدل الولادات مع ضعف التعليم والتثقيف والتوعية ومواجهة المعوقات والمشكلات والتي تمثل مستقبلا معوقات شديدة التأثير بالتنازل عن الحقوق وعدم الاهتمام بتطبيق القوانين التي تمثل المناخ القانوني لحماية الافراد الذين هم يهملون هذا المناخ والابتعاد عن الدور الاجتماعي للقيمة الانسانية للفرد داخل البيئة الاجتماعية.[8]

3-عوامل ادارية :-

توجد العديد من المعوقات الادارية التي تسبب عائق وحاجز في تنفيذ مختلف الاحكام القضائية الصادرة من الجهاز القضائي والتي انتقلت الى مرحلة التنفيذ ومن اهم هذه المعوقات هو الاسلوب الاداري التقليدي القديم في تنفيذ الاحكام والروتينية في نقل الاوراق الرسمية والعمل البطيئة في اتباع الاجراءات نحو تحقيق تنفيذ الاحكام القضائية اتجاه الاشخاص المدانون والذين ثبتت عليهم التهم، ومن المعوقات الاخرى في جانب الاداري تداخل الصلاحيات للجهات التنفيذية والتي تتبنى اجراءات التنفيذ وترجع الى مراجعها الادارية والقانونية والاستفسار عن صلاحية التنفيذ وجهات التي تعمل على تطبيق القانوني للإجراءات الادارية ويعد معوق تدخل الصلاحيات من اكثر المعوقات الادارية والتي تتخذ من الصلاحيات التي منحت لها بانها الجهة التي تنفذ ما تم اصداره، ومن المعوقات الادارية التي تؤثر في عملية تنفيذ الاحكام هو تفشي الرشوة التي تعطى من اهل المدان الى افراد يمثلون الجهاز الاداري او من يعملون به من اجل تأخير تنفيذ الاحكام حتى يصل الى منع تنفيذ الحكم ويصبح المجرم المدان قيد السجن لمدة طويلة دون تنفيذ الحكم القانوني والقضائي الصادر بحقه،[9] وكذلك تعد أهم معوقات تنفيذ الأحكام الصادرة من جهة القضاء هو اللجوء الى تميز الحكم القضائي ، والإشكال هو إحدى الآليات التي نص عليها اللوائح القانون و التي يلجأ فيها المنفذ ضده أو الغير ممن له صفة ومصلحة في طلب وقف الاحكام الصادرة، وللإشكال الأول من الملتزم بالسند التنفيذي أثرا وافقا .إلا أن هذا الأثر الواقف محدد بمدة نظر الإشكال و الحاسم في هذا الموضوع هو الحكم الذي سيصدر في الإشكال[10].

---

[6] سعيد حسب الله عبد الله، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 2014، ص55.
[7] فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، مطبعة جامعة القاهرة القاهر، 2000، ص32.
[8] فايز عابد الظفيري، تأويلات في الوساطة الجنائية بوصفها وسيلة لإنهاء الدعوى الجزائية، دراسة قانونية منشورة في مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة الثالثة والثلاثون، ٢٠٠٩، ص43-44.
[9] معـن، خليـل العمـر، التغيـر الإجتمـاعي، دار الشـروق للنشـر والتوزيـع، ط1 ،عمـان الأردن،2004 ص 39-42.
[10] عبد الحميد، اشرف رمضان. الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعوى العمومية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011، ص40.

كذلك تعد من المعوقات التي تواجه عملية تنفيذ الاحكام في العمل الاداري ضعف التنسيق والمتابعة في تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة وترك الامر للجهات التنفيذية والتي قد تتأخر في عملية التنفيذ ولكا كانت عملية التنسيق والمتابعة ضعيفة وغير متناسقة بمتابعة ما تم تنفيذه وما لم يتنفذ يؤدي الى التقاعس والاهمال والمطاولة المقصودة في تنفيذ هذه الاحكام، مذلك تعد عملية ضعف التخصيص المالي في تنفيذ احكام الجهاز الاداري ويعد من اهم المعوقات التي تسبب معوقات فرعية ومنها صعوبة توفير اجور الحماية والنقل، قوم بمباشرة تنفيذ الأحكام موظفون في المحاكم ينقصهم التأهيل العلمي والعملي (معاون تنفيذ)، وهو سببا اخر لتعثر التنفيذ او تأخره بالإضافة الى غياب التنظيم القانوني الدقيق لإجراءات التنفيذ والمتمثل في قصور تنظيم الاعلان القضائي، وقصور التنظيم القانوني للإنابة القضائية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المحكمين التي كثيرا ما تلجأ إليها محاكم الاستئناف في إحالة تنفيذ تلك الأحكام إلى المحاكم الابتدائية وخلو القانون من النصوص المنظمة لذلك، وخلو القانون من النصوص المنظمة لحل التعارض بين سندين تنفيذيين او بين سند تنفيذ وطني وسند اخر اجنبي، والخلط بين السند التنفيذي وادلة الاثبات.[11]

النتائج :

توصل الباحثين الى جملة من النتائج نذكر منها :

1-وجود العديد من المعوقات الاجتماعية والادارية والسياسية التي تكون عائقاً في تنفيذ الاحكام القضائية والجنائية الصادرة من الاجهزة القضائية والتنفيذية ومنها الروتين والبطئ في اتباع الاجراءات لتحقيق تنفيذ الاحكام اتجاه الاشخاص المدانون والمثبتة عليهم التهم .

2-ضعف التنسيق والمتابعة في تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة وترك الامر للجهات التنفيذية مما يؤدي الى الاهمال والمماطلة والمطاولة المقصودة في تنفيذها

3-غياب التنظيم القانوني الدقيق لإجراءات تنفيذ الاحكام التي كثيرا ما تلجأ اليها محاكم الاستئناف ، وخلو القانون من النصوص المنظمة .

المقترحات او التوصيات

توصل الباحثين الى عدد من التوصيات منها :

1-الحد من تأثير الاجراءات البيروقراطية والادارية في مؤسسات المجتمع في اصدار الاحكام الجنائية والقضائية بحق الجناة

2-الاهتمام بتطبيق القوانين وحماية الافراد وشعورهم بالأمن والامان داخل المجتمع لضمان الحصول على حقوقهم فيما يتعلق بالجانب القضائي.

3-ضرورة تفعيل الثقافة القانونية للأفراد المطالبين بحقوقهم ومتابعتها وعدم اهمالها ووضع اعتبارات اجتماعية للتثقيف والتوعية ومواجهة المشكلات والمعوقات .

المصادر

4- Sociology. Barry V. Johnston (ed.). Chicago. University of Chicago Press, pp. 206-212

[11] Bonafe, Schmitt (j-p). (1998) La mediation pénale en France et aux Etats– Unis, L.G.J.p38.

5- Bonafe, Schmitt (j-p). (1998) La mediation pénale en France et aux Etats– Unis, L.G.J.p38.

1- رامي متولي القاضي، الوساطة في القانون الجنائي الإجرائية المقارنة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص38.

6- سعيد حسب الله عبد الله، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 2014، ص55.

7- عبد الحميد، اشرف رمضان. الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعوى العمومية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011، ص40.

8- فايز عابد الظفيري، تأويلات في الوساطة الجنائية بوصفها وسيلة لإنهاء الدعوى الجزائية، دراسة قانونية منشورة في مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة الثالثة والثلاثون، ٢٠٠٩، ص43-44.

9- فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، مطبعة جامعة القاهرة القاهر، 2000، ص32.

2- فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة 2016.

10- محمد أحمد علي حشاش، الصلح المسقط للقصاص في الشريعة الإسلامية والقانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩،ص67.

3- مصطفى مجدي هرجة ,المشكلات العملية في إشكالات التنفيذ الجنائية ,دار محمود للنش ، القاهرة،2020، ص45.

11- معن، خليل العمر، التغير الإجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان الأردن،2004 ص 39-42.